



مجلس النواب الأردني

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة الاستثنائية الثالثة

المعقودة يوم السبت ٣ محرم ١٣٨٦ هـ الموافق ٢٣ نيسان ١٩٦٦ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ١٥)

تَجَرُّدُكَ الْإِخْلَاقَ

صحيفة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (مواقفة) ٧٠٦
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات (مواقفة) ٧٠٦
- أ - طلب مولدة مقدم من النائب السيد محمد ارشيد ٧٠٧
- ب - (مواقفة) ٧٠٧
- ج - ٧٠٧

ج - مشروع قانون سلطة المصادر الطبيعية

لسنة ١٩٦٦ .

الرئيس :

هل توافقون على احالة هذه القوانين على

اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الامين العام :

وهذا قانون واحد من اختصاص اللجنة المالية وهو :

أ - مشروع قانون تعديل لقانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على احالته على

اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

الجلسة القادمة سأخير كم بموعدها بريقاً

على ضوء ما يرونا من اعمال اللجان .

الجميع : موافقون .

(ورفعت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

هاكف الفايز

دولة رئيس الوزراء :

سيدى الرئيس اشكر هذا المجلس الكريم سواء الأخوان الذين أيدوا الموازنة او الأخوان الذين عارضوها على هذه المناقشة الممتعة السلى احب ان اقول لكم ان الذين ايدوا الحق وأيدوا قنرة بمتازة الى الامام وسكنون عند حسن ظنهم ، الأخوان الذين لم يؤيدوا الموازنة أرجو ان نقتنعهم انهم كانوا على خطأ والسلام عليكم . (تصفيق)

٧ - احالة مشاريع القوانين الواردة على اللجان المختصة

الرئيس :

والآن نحمل القوانين الواردة البناء وارجو عطوفة الأمين العام تلاوة اسمائها من اجل احالتها على اللجان المختصة .

الامين العام :

مشاريع القوانين التالية والتي سأقرأ اسمها هي من اختصاص اللجنة القانونية وهي :

أ - مشروع قانون تعديل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٦٦ .

ب - مشروع قانون تصديق امتياز شركة - النقليات السياحية الأردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦ .

امين عام مجلس الأمة

هاني خير

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدنان يعون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد ولتقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجداري

صحيفة

- ٣ - استعجال النظر بمشروع قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦ .
- ١ (ووفق على استعجال النظر فيه)
٢ (ووفق عليه كما وود من الحكومة)
٣ (ارسل مجلس الاعيان)
- ٧٠٧
- ٤ - مقررات اللجنة المالية :
- ٧٠٩
- أ - قرار رقم (٥) بشأن مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٦ .
- ٧٠٩ (بعد مناقشته تقرر اعادته للجنة المالية لاعادة دراسته مع الحكومة)
- ب - قرار رقم (٦) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية لسنة ١٩٦٦ :
- ٧١٢ (ووفق عليه كما وود من الحكومة وارسل مجلس الاعيان)
- ج - قرار رقم (٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٦ .
- ٧١٣ (ووفق عليه كما وود من الحكومة وارسل مجلس الاعيان)
- ٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) بشأن :
- ٧١٤
- أ - مشروع القانون المعدل لقانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٦ .
- ٧١٥ (ووفق عليهم وارسلوا لمجلس الاعيان)
- ب - مشروع قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ .
- ٧١٦
- ج - مشروع القانون المعدل لقانون القوة الاحتياطية لسنة ١٩٦٦ .
- ٧١٨
- د - مشروع قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٦ .
- ٧١٨

صحيفة

- ٨ - مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ .
- ٧٢٦ (تقرر تأجيل البحث بها بطلب من معالي وزير الداخلية بسبب غياب دولة وزير الدفاع)
- ٧٢٦
- و - القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥ قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين) ٧٢٦

هكذا من الاصل

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٦٦/٤/٢٣ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب بإجازة السيد حفطي ملحيس .
وتغيب معتلرا السادة محمد ارشيد ومعرف رباع وحافظ الحمد الله .
وتغيب بدون معذرة السادة محمد الخشيان وفوفان السعود ، حمزة الشريدة ، محمد الغزوي ، صلاح السحيات ، زهير مطر ، يوسف التكروري ، اسماعيل حجازي وعبدالله الخطيب .
وحضر من الحكومة

معالي السيد سمعان داود وزير العلية .
معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية .
معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير الدولة .
معالي الدكتور قاسم الرباوي وزير الداخلية / للشؤون البلدية والقروية .
معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
معالي السيد فضل الدقموني وزير المواصلات / برق وبريد .

معالي الدكتور احمد ابو قورة وزير الصحة .
معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي السيد محمد طوقان وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

كما حضر وكيل وزارة المالية / الجمارك - السيد علي الحسن .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني . أعلن افتتاح الجلسة

و بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونفني الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين تلاوة الاجازات والاعتذارات الواردة من حضرات النواب المحترمين

أ -

الامين العام

هذا طلب معذرة مقدم من النائب السيد محمد ارشيد .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم اعتذر على حضور الجلسة لاسباب مرضية .

١٩٦٦/٤/٢٣

نائب جنين

محمد ارشيد

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون .

ب -

الامين العام

هذا طلب معذرة مقدم من النائب السيد معروف رباع .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان نجية ،

وبعد ، ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم لاسباب خاصة واقبلوا فائق الاحترام .

١٩٦٦/٤/٢٣

نائب جنين

معروف الرباع

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون .

ج -

الامين العام :

وهذا طلب معذرة مقدم من النائب السيد حافظ الحمد الله .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان لاسباب طارئة لا استطع حضور جلسة اليوم ، ارجو المعذرة .

١٩٦٦/٤/٢٣

حافظ الحمد الله

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون .

٣ - استعجال النظر بقانون السنة المالية

الرئيس :

ورد لمجلسكم الكريم مشروع قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦ وقد طلبت الحكومة استعجال النظر فيه لانه يتعلق بمشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٦٦ الذي وافق عليه المجلس . فهل يوافق المجلس الكريم على استعجال النظر فيه وبمخه والموافقة عليه بهذه الجلسة ؟

(فوافق المجلس على ذلك)

الرئيس :

ارجو من الامين العام تلاوته مادة مادة .

هكذا في الأصل

الأمين العام :

مشروع قانون السنة المالية

رقم () لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تبدأ السنة المالية لسنة ١٩٦٦ في اليوم الاول من شهر نيسان وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - تبدأ السنة المالية لسنة ١٩٦٧ وما يليها من السنين في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٤ - تعني كلمة (سنة) للغايات والاغراض المالية حيثما وردت في اي تشريع آخر السنة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٥ - يستوفى من المكلفين ٧٥ بالمائة من الضرائب والرسوم السنوية عن السنة المالية المحددة في المادة الثانية من هذا القانون . وتستوفى بنفس النسبة الغرامة المفروضة بسبب التخلف عن دفع الضريبة او الرسم في الموعد المحدد في القانون .

المادة ٦ - على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣ كما تعدل بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ او في اي تشريع آخر لا تعتبر الحكومة محلة بشروط اي عقد او التزام في حالة تخلفها عن دفع اي مبلغ في الميعاد المحدد في ذلك العقد او الالتزام لسبب لاثني عن تطبيق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد مرزا نائب عمان :

يجب تعديل الدستور لانه نص على ان تقدم الموازنة في الدورة الاستثنائية وعلى هذا فتقدم بالدوره العادية .

الرئيس :

الدستور لا ينص بالنسبة للدورة الاستثنائية على الموازنة ، ينص الدستور على القوانين التي تصدر بها ارادة .

السيد ميرزا نائب عمان :

مشروع الموازنة يجب ان يقدم بحسب الدستور بالدوره الاستثنائية .

الرئيس :

لا يوجد نص دستوري .

والمادة (٨٢) من الدستور :

« الملك ان يدعو عند الضرورة مجلس الامة الى الاجتماع في دورات استثنائية ولمدة غير محددة لكل دورة من اجل اقرار امور معينة تبين في الارادة الملكية عند صدور الدعوة وتفض الدورة الاستثنائية بارادة »

يا ابو ناصر فالموازنة قانون .

والآن هل يوافق المجلس على مشروع قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦ كما تلاه الامين العام وكما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٤ - مقرارات اللجنة المالية

الرئيس :

مقرر اللجنة المالية السيد موسى ابو الراغب ليتفضل

المقرر :

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة المقرر : - موسى ابو الراغب - محمد الخشمان - زهير مطر - اميل صافية - محمد سالم ابو الغم - عبد الرحمن خليفة عمران المعايطة - عفيف بطارسة . ونظرت فيما يلي :-

١ (مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٦) ، قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي :

(حلف عبارة (او زيادة) الواردة في المادة (٣) في السطر الاول) :

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

الرئيس :

هل لأحد اعتراض او مناقشة على مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٦٦ ؟

وزير المالية :

معالي الرئيس ،

من رأي الحكومة عدم حلف عبارة (او زيادة) في السطر الاول من المادة الثالثة لانه في بعض الحالات تضطر السلطات - وذلك لغايات حماية المصنوعات المحلية الى الزيادة في الضرائب . وان وجود هذه العبارة لا يعني زيادة الضرائب وانما كما قلت هناك حالات خاصة من الضروري معالجتها لوجود هذه العبارة حماية للصناعات المحلية لهذا فأتينا نصر على بقاء هذه المادة كما وردت .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي ، في الواقع اللجنة لما قررت حلف عبارة (او زيادة) قد عاجلت هذا الموضوع واخلفت بين الاعتبار بان واجب الحكومة في بعض الاحيان يضطرها الى وضع بعض الرسوم الجمركية الإضافية حماية وتشجيعاً لصناعاتنا المحلية ، ولكن القانون الذي بين ايدي المجلس الكريم ، هو قانون يتعلق بالرسوم والضرائب الإضافية يا معالي عز الدين بك ، وليس بالرسوم الجمركية ، الرسوم الجمركية لها قانون خاص ، وهذا ليس له علاقة بموضوع الرسوم الجمركية . ولذلك تحقيقاً للغايات التي يفضل بها معالي وزير المالية ، بإمكانه ان يلجأ الى القانون الذي يتعلق بالرسوم الجمركية ولا ارى اي مبرر لوضع مثل هذه العبارة :

السيد علي الحسن : وكيل وزارة المالية / الجبارك

ان قانون ضريبة الحرس الوطني على سبيل المثال يعطي مجلس الوزراء الحق في زيادة الرسوم على بعض الاصناف ، فاذا حلفت هذه العبارة معناه حجها عن مجلس الوزراء حق له قانون خاص .

هكذا من الأصل

المقرر :

الجنة لما درست هذا الموضوع بحضورك
أقرت حذف هذه العبارة .

وزير المواصلات / برق ويريد وهاتف

عبارة المادة هذه واضحة ، مشروع قانون
توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن
البضائع المستوردة معناه لما استورد وعندنا أنا
مصنوع هنا ، لا أزيدها ، بزيدها من أجل حماية
المصنوعات المحلية وليس لها علاقة بالموضوع ، ولا
وجود لاية زيادة مطلقة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا اخوان ان هذا القانون الذي بين ايدينا
لا علاقة له بالرسوم الجمركية ، هذا يتعلق بتوحيد
قوانين حوالى ثمانية حسب ما هو وزع عليكم ،
وضعت لغايات وضع رسوم اضافية منها الرسم
الاضافي لمدينة الحسين الرياضية منها فيما يتعلق بالحرس
الوطني ، منها ما يتعلق بالجامعة الاردنية الخ وتحققاً
لهذه الغايات وضع قانون يوحد عملية هذه الرسوم
الاضافية ، لذلك تشجيع الصناعة وحمايتها ليس لها
علاقة في موضوع القوانين التي بين ايدينا ، ولا ينبغي
على مجلسكم الكريم ان في الجلسة التي سبقت هذه
الجلسة اقر مجلسكم الكريم عدم زيادة اي رسوم او
ضرائب اضافية بغض النظر عن نوعيتها ، الا طبعي
فيما يتعلق في حماية الصناعات المحلية التي يمكن ان
يلجأ اليها بقانون الرسوم الجمركية .

الرئيس :

مجلس الوزراء ان يصدر انظمة لتحقيق او
القيام او اقسام (او زيادة) الضرائب والرسوم
الاضافية الموحدة على جميع او بعض اصناف
البضائع الخ »

السيد العوران نائب الطفيلة :

على المجلس الكريم ان يحلف كلمة (او زيادة)
بنوع معين وان لا يطيل الجدل في نواحي اخرى
على البضائع المستوردة لغاية يجب ان نسميها الآن
(معينة) .

وزير المالية :

التعديل هذا بالشكل الآتي :

« لمجلس الوزراء ان يصدر انظمة بتخفيض او
الغاء او اعفاء او زيادة الضرائب ، والرسوم الاضافية
الموحدة وفقاً لقوانين خاصة ... هذه تعني رسوم
الحرس الوطني ورسوم الطيران الملكي الخ وعلى
جميع او بعض اصناف البضائع » .

وزير المالية :

لو حذفنا كلمة (او زيادة) الغينا شيء موجود
بموجب قوانين فنحن لا نقول وفقاً للقوانين الخاصة ،
نكون حصراً مفهوم هذه المادة في القوانين الخاصة
التي هي رسوم الحرس الوطني ، والطيران ، نكون
حذفنا مفهوم الكلمة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمحت عاكف بك ، الواقع الحذف او
الابقاء يجوز لأن حق من حقوق هذا المجلس العمل
على تعديل اي قانون تقدم به الحكومة بالشكل الذي
يقره مجلس النواب ، يعنى ابعاداً لكثرة الكلام
والبحث في هذا الموضوع كلمة (او الزيادة) تنطبق
فقط على الرسوم الاضافية التي حددها الاخوان
جانب الحكومة وكما بينت في مجلسكم الكريم ليس لها
علاقة ابداً في موضوع تشجيع وحماية الصناعة ،
لذلك ارى من معالي رئيس مجلس النواب طرح

هذا الموضوع على المجلس الكريم على اساس هل تبقى
كلمة (او زيادة) او يوافق المجلس على شطبها حسب
قرار اللجنة المالية اذا تكررتم .

وزير المالية :

اذا حذفنا كلمة (او زيادة) فكأنه حذفنا
شيء منصوص عليه في قوانين اخرى ليست موضوع
بحث في هذه الجلسة .

السيد العكشة نائب الكرك :

يعاد القانون الى اللجنة المالية وتجتمع مع
الحكومة .

وزير المالية :

يعني نحذفوا شيء موجود في قوانين اخرى
ليست موضوع بحث في هذه الجلسة ا ا .

السيد العوران نائب الطفيلة :

نثني على اقتراح معالي سبابا بك .

الرئيس :

يا دز الدين بك ، في جلسة النواب ، النواب
الذين ابدوا الميزانية والتي عارضوها ، اكثروا وطلبوا
واصرروا على عدم زيادة رسوم او ضرائب لانه مثلاً
تكلموا لم يبقى احد يتحمل اية زيادة في الضرائب .
فاذا كانت هذه العبارة لك تضر بالقانون لا طرحها
بالتصويت . نحن نؤمن ان تجمع وجهات النظر .

وزير الداخلية :

يا سيدي القانون هذا مثل ما تفضل معالي الخالد
بك ، المجلس متجه لعدم زيادة الضرائب ، لكن
لا يعني وجود هذه الكلمة اننا نحن غدا نزيد ضريبة
قانون الجمارك كله بمجي (١١) مليون دينار ومع وجود

قانون جمارك فيه تعرفة ، التعرفة الجمركية يقرها
مجلس الوزراء بالزيادة والاعفاء والتخصيص فالذي
يملك الأصل مجلس الوزراء يملك الأصل الذي هو
فرض الرسوم الجمركية ، هذه رسم طارئة اضافية
تعالج بعض القوانين الخاصة ، اذا فرضنا صناعة من
الصناعات صارت يزداد عليها رسوم جمركي معين
وبالتالي يزداد عليها رسوم اضافية ، يعني عملية ليس
اعطاء هذا الحق معناه انه غدا تستعمل كل هذا الحق
كل القوانين الموجودة تعطي الحكومة الصلاحية ان
تزيد الرسوم ووعدت الحكومة ان لا تزيد الرسوم
هذه ليس للحكومة الحالية لكل الحكومات المتعاقبة .

الاستاذ الشيخ جمو نائب عمان :

بالواقع نحن نناقش القوانين على اساس ان
الحكومة التي تطبق هذا القانون ليست حكومة معينة
انما تتوالى حكومات في هذا البلد ، ولا يجوز اعطاء
حق للحكومة لفرض رسوم او زيادة ضرائب او تخفيضها
بموجب انظمة لان الضرائب يجب ان تفرض وتخفيض
او تزداد بموجب قانون ، فعندما تعطي الحق لأيئة
حكومة ان تزيد في الضرائب ، فعنى هذا ان القانون
او الدستور الذي ينص على ان الضرائب لا تفرض الا
بقانون ، عطلنا المادة الصريحة في الدستور .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي الذي تفضل فيه معالي عبد الوهاب
بك وارد ...

الرئيس :

انتهى الى اللجنة ونستدعي معالي وزير المالية
وكيل وزارة الجمارك والمختصين .

هكذا
هكذا
هكذا

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع ان معظم الرسوم الاضافية التي قهرها المجلس معظمها أمرت بموجب قوانين فلا يعني انه شطب كلمة (أو زيادة) التي لازيادة باستطاعة الحكومة عندما ترى ان هناك ضرورة لوضع زيادة في الرسوم الاضافية ان تضع قانون مثل قانون سلطة مدينة الحسين او مثل قانون الجامعة الأردنية وتأتي فيه الى مجلسكم الكريم وعندئذ ينظر المجلس فيه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على اعادة هذا القانون الى اللجنة المالية لاعادة درسه مع الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

ليستمر سعادة المقرر .

(ب)

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها الدائمي بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة : - المقرر - موسى أبو الراغب - أميل صافية - عمران المعاينة - محمد سالم أبو الغنم - زهير مطر - محمد الحشيان - عفيف بطارسة - عبد الرحمن خليفة . ونظرت فيما يلي . -

١ - مشروع قانون معدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية لسنة ١٩٦٦ ، قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

الرئيس :

هل يرغب احد في مناقشة مشروع القانون المعدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية لسنة ١٩٦٦ ؟
(ولم يبد احد رغبته في المناقشة)

الرئيس :

ارجو من سعادة المقرر تلاوة القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع فيه لمجلس الاعيان)

الأسباب الموجبة

وضع التعديل لاضفاء الصفة القانونية على الزيادة في الرسوم الاضافية المستوفاة بعد سنة ١٩٥٠ نتيجة لرفع معدل رسوم المكوس والمعاينة والتعريف الجمركية عدة مرات منذ ذلك التاريخ .

مشروع

قانون معدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية

رقم () لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية لسنة ١٩٦٦) ويقسأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطرافه الفقرة (ب) التالية اليها . -

الرئيس :

ارجو من سعادة المقرر تلاوة القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان)

الأسباب الموجبة

اضيفت عبارة (وى قانون يحل محله) الى المادة (٣) من القانون الاصيل ووضعت المادة (٣) من المشروع الحالي لاضفاء الصفة القانونية على الزيادات المستوفاة منذ سنة ١٩٥٣ نتيجة لرفع معدلات رسوم المكوس عدة مرات منذ ذلك التاريخ .

مشروع

قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية

لرسوم الجمر ك والمكوس

رقم () لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمر ك والمكوس لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

١ - يضاف خمسة وعشرون في المئة على رسوم المكوس عن المشروبات الروحية المصنوعة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تستولى بمقتضى قانون صنع

ب - يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المعاينة او المكوس او التعريف الجمركية اعتباراً من تاريخ العمل بالنظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٠ وما طرأ عليه من تعديلات حتى تاريخ العمل بهذا القانون انه قد تم بمقتضى احكام هذا القانون ، ولا يجوز المطالبة باسترداده بآيسة طريقة مسن الطرق الادارية او القضائية او غيرهما .

الرئيس :

ارجو ان يتلو المقرر القرار رقم (٧) .

(ج)

المقرر :

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها الدائمي بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة المقرر - موسى أبو الراغب ، أميل صافية ، عمران المعاينة ، محمد سالم أبو الغنم ، زهير مطر ، محمد الحشيان ، عفيف بطارسة ، عبد الرحمن خليفة . ونظرت فيما يلي :-

١ - مشروع قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمر ك والمكوس لسنة ١٩٦٦ . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

الرئيس :

هل يرغب احد في مناقشة مشروع قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمر ك والمكوس لسنة (١٩٦٦) ؟

(ولم يبد احد رغبته في المناقشة)

هذا هو الاصل

المسكرات لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته وأي قانون يحل محله.
المادة ٣ - يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكوس اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأصلي وحتى تاريخ العمل بهذا القانون أنه قد تم بمقتضى أحكام هذا القانون ولا يجوز المطالبة باسترداده بآية طريق من الطرق القضائية أو الإدارية أو غيرها.

٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢١)

الرئيس :

أرجو من سعادة الاستاذ سلمان القضاء مقرر اللجنة القانونية التفضل للمنصة من أجل تلاوة القرار رقم ٢١

المقرر :

قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاب قانوني بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد عبد الرحمن خليفه وحضور كل من المقرر والاعضاء السادة : سلمان القضاء ، صلاح سميات ، الشيخ عبد الباقي جمو ، ابراهيم كريشان ونظرت في مشاريع القوانين الحالية عليها من قبل المجلس الكريم ، وبعد دراستها ومناقشتها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :

(١) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون محكمة امانة القدس لسنة ١٩٦٦ كما ورد من الحكومة .

(٢) الموافقة على مشروع قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة لسنة ١٩٦٦ كما ورد من الحكومة .

(٣) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون القوة الاحتياطية لسنة ١٩٦٦ كما ورد من الحكومة .

(٤) الموافقة على مشروع قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٦ كما ورد من الحكومة .

(٥) رفض مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون الاصلي .

(٦) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥ قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه ، وهي :-

أ - تستبدل عبارة (تجمل بالاخلاق) بعبارة (تمس الاخلاق) الواردة في آخر البند (٥) من الفقرة (ب) من المادة (١٣) .

ب - تستبدل عبارة (الى الوحدات) بعبارة (بالوحدات) الواردة في اول المادة (٢٠) .

ج - اضافة عبارة (او من ينيه) بعد عبارة (القائد العام) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (أ) من المادة (٣٢) .

د - تستبدل عبارة (توقع عليه) بعبارة (اخف بما ذكر) الواردة في آخر البند (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٣٢) .

هـ - حذف عبارة (ما يأتي) الواردة في اول السطر من المادة (٢٣) .

و - تستبدل عبارة (بتأييد من) بعبارة (بموافقة) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (ج) من المادة (٥٧) .

(أ)

الرئيس :

أرجو تلاوة القوانين واحدا واحدا

المقرر :

هذا مشروع القانون المعدل لقانون محكمة امانة القدس

الرئيس :

هل احد يرغب بمناقشة مشروع محكمة امانة القدس ؟

لم يبد احد رغبة في المذقته

الرئيس :

أرجو سعادة المقرر تلاوة مادة مادة للموافقة عليه

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان)

الاسباب الموجبة

بعد ان توسعت حدود مدينة القدس وشمل مشروعها الهيكلي كثيراً من القرى المجاورة الخارجة عن حدودها البلدية ، وازداد العمران في تلك القرى كثر عدد المخالفات الانشائية التي تنظر فيها محكمة صاحب القدس وظلت محكمة الامانة تنظر في مخالفات الابنية داخل حدود الامانة فقط ، الامر الذي يسبب ارباكاً لموظفي قسم الهندسة في امانة القدس لاضطرارهم الى التنقل من محكمة الامانة لمحكمة المصالح الملاحقة تلك القضايا لابقاف الاعمال الانشائية القائمة دون رخص او اذام

ز - تستبدل عبارة (علماً بأن) بعبارة (على ان) الواردة في السطر الثالث من الفقرة (أ) من المادة (٦٢) .

ح - تستبدل عبارة (وجنحه) بعبارة (او جنحه) الواردة في اول الفقرة (أ) من المادة (٧٠) . كما تستبدل عبارة (فيها او المملكة) بعبارة (فيها او في المملكة) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٧٠) .

ط - تستبدل عبارة (وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن فيه هذا) بعبارة (على انه يخفى لها الاعتراض على هذا التقدير بالطرق القانونية) الواردة في المادة (٧١) .

ي - تستبدل عبارة (على ان) بحرف (و) الواردة في اول السطر الثاني من المادة (٧٧) .

ك - تستبدل كلمة (اصولاً) بكلمة (عن) الواردة في السطر الثالث من الفقرة (٥) من المادة (٨١) .

ل - حذف حرف (كما) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (ب) من المادة (٩١) .

م - تستبدل كلمة (جزاء) بكلمة (عقاب) الواردة في السطر الثالث من الفقرة (أ) من المادة (١١٥) .

ن - حذف العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة (هـ) من المادة (١٣٣) وهي :-

(الفقرة الرابعة من المادة (٣) المعدلة من قانون استقلال القضاء والمادة (١١) فقرة (ب) من قانون نقابة المحامين النظاميين والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (قانون استقلال القضاء وقانون نقابة المحامين النظاميين) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

محكمة امانة القدس

الشهادة أو للحصول على القرارات وتنفيذ الأحكام المتعلقة بها وعليه فقد وجد من الضروري وضع هذا المشروع لتشمل صلاحيات محكمة الأمانة حدود منطقة القدس التنظيمية تلافياً للصعوبات المذكورة .

مشروع

قانون معدل لقانون محكمة أمانة القدس

رقم () لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المعدل لقانون محكمة أمانة القدس لسنة ١٩٦٦ ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي بشطب عبارة (ضمن منطقة الأمانة) الواردة في الفقرة

الأسباب الموجبة

(١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ضمن منطقة حدود الأمانة وحدود منطقتها التنظيمية) .

(ب)

الرئيس :

يتلى مشروع قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة .

الرئيس :

هل لأحد رغبة في مناقشة قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة ؟ .
(ولم يبد واحد رغبة في المناقشة)

الرئيس :

يتلى مشروع القانون مادة مادة للموافقة عليه (فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة كما ورد من الحكومة، وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان) .

مشروع

قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة

رقم () لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في نظام الخدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ - وتعديلاته وأي تشريع آخر يحل محلها، المعاني المحصورة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -
تعني كلمة (الوزير) - وزير الدفاع .

وتعني عبارة (وكيل الوزارة أو رئيس الدائرة) - المدير العام للتعبئة والعلاقات العامة .
وتعني كلمة (الموظف) - كل شخص معين أو يعين بقرار من المرجح المختص في وظيفة مصنفة أو غير مصنفة داخلية في ملاك معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة وكل شخص يعين بعقد بموجب أحكام هذا القانون .
وتعني كلمة (المستخدم) - كل شخص يستخدم في المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة براتب شهري مقطوع .

المادة ٣ - أ - تسري أحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ أو أي تشريع آخر يحل محله على جميع المعلمين الذين يتم تحويلهم الى موظفين مدنيين في المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة في درجات مصنفة والمعلمين الذين يجري تعيينهم وفقاً لأحكامه .
ب - تسري أحكام نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ - وتعديلاته أو أي تشريع آخر يحل محله على جميع الموظفين والمعلمين المدنيين والمستخدمين الذين يعملون في المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة .

المادة ٤ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يبطل العمل بالنظام رقم (١١٤) لسنة ١٩٦٥ - (نظام معلمي المؤسسات التعليمية والمعاهد في القوات المسلحة) المنشور بالعدد (١٨٨٦) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٥ .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والتربية والتعليم مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مكتبة مجلس النواب

(ج)

المقرر: متابعاً

الرئيس:

ينلى مشروع القانون المعدل لقانون القسوة الاحتياطية

الرئيس:

هل يرغب احد في مناقشة القانون المعدل لقانون القوة الاحتياطية ؟
(لم يبد احد رغبة في المناقشة)

الرئيس:

ارجو من المقرر تلاوة القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة ، وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

اقتضت السلامة العامة في سبيل مواجهة الظروف الحاضرة وتطور القوات المسلحة شمول الحرس الوطني باحكام قانون القوة الاحتياطية للاستفادة من خدماتهم عند الضرورة .

مشروع قانون رقم لسنة (١٩٦٦)
قانون تعديل لقانون القوة الاحتياطية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون القوة الاحتياطية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
أ - الأفراد الذين سبق لهم خدمة فعلية في الجيش العربي (القوات المسلحة الاردنية) او في الحرس الوطني .

ب - الأفراد الذين تجندوا مجددا دون ان تكون لهم خدمة فعلية سابقة في الجيش العربي الاردني (القوات المسلحة الاردنية) او في الحرس الوطني .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي حسبما عدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٥٣ بشطب الجملة الشرطية الواردة في آخر الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بالجملة التالية :
(علي ان يشمل ذلك افراد الحرس الوطني ؛

(د)

المقرر: متابعاً

الرئيس:

والآن تأتي الى مشروع قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية .

هل احد يرغب بمناقشة قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية ؟
(لم يبد احد رغبة في المناقشة)

الرئيس:

ارجو من المقرر تلاوة القانون مادة مادة للتصويت والموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية

القسم الاول - مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٦) .
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ . تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

ب . تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ج . تعني كلمة (الوزير) وزير المواصلات / البرق والبريد والهاتف في المملكة .

د . تعني كلمة (الصندوق) صندوق توفير البريد في المملكة المؤسس بموجب هذا القانون .

هـ . تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة الصندوق .

و . تعني كلمة (المدير) مدير عام الصندوق .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة صندوق توفير عام يسمى (صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية) مهمته قبول ودائع التوفير من المدخرين وردها الى اصحابها وفقاً لأحكام هذا القانون وتكون له شخصية اعتبارية ويعمل تحت اشراف الحكومة وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة ويمثل النائب العام .

المادة ٤ - غايات الصندوق هي تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين وتشجيع صغار المدخرين على الادخار وتجميع المدخرات لاستثمارها بافضل الطرق ولاسيما تمويل المشروعات الانتاجية ومشروعات التنمية ، وتقوم ادارة الصندوق لتحقيق الغايات المشار اليها بتوجيه بالعم عنايتها نحو الدعاية والتوعية بين المواطنين مستعينة بكافة وسائل الاعلام المتوافره لشرح فوائد الادخار والتسهيلات والضمانات التي يقدمها الصندوق للمدخرين .

المادة ٥ - تضمن الحكومة كامل المبالغ المودعة في الصندوق وفوائدها المستحقة كما تضمن ردها على اصحابها عند الطلب .

هذه هي الاصل

المادة ٦ - لا يجوز للغير استعارة تسمية الصندوق او استعمال شعاره او تقليد مطبوعاته او نشرته مهما كانت الاسباب .

المادة ٧ - مركز الصندوق العام في عمان وله ان يؤسس فروعاً او مكاتب تؤدي خدمة التوفير داخل المملكة في الاماكن التي تدعو الحاجة اليها بتوصية من المدير بعد التشاور مع الوزير وقرار من المجلس .

المادة ٨ - يجري التعامل مع الصندوق عن طريق مكاتب البريد المرخص لما بمزاولة اعمال التوفير وفق قرارات المجلس .

المادة ٩ - العمليات التي تجري بين الصندوق والمودعين سرية لا يجوز اعطاء أية بيانات عنها او اطلاق احد عليها الا بموجب طلب صادر عن سلطة قضائية او عن اصحاب الحق بعد تقديم المسوغات القانونية .

المادة ١٠ - تعفى معاملات الصندوق من كافة الرسوم والغرائب سواء كانت حكومية أم بلدية كما تعفى الفوائد الناتجة عن اموال المودعين من ضريبة الدخل .

المادة ١١ - لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في الصندوق وفوائدها سواء في حياة المودع ام بعد وفاته .

القسم الثاني - الادارة

المادة ١٢ - يتولى ادارة شؤون الصندوق مجلس ادارة يشكل على الوجه التالي :

الرئيس - الوزير او وكيل وزارة المواصلات عند غيابه .

نائب الرئيس - ممثل عن وزارة المالية .

الاعضاء - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني

ممثل عن مجلس الاعمار

ممثل عن البنك المركزي الاردني

مدير عام صندوق توفير البريد

ويجوز لمجلس الادارة استشارة أي شخص من ذوي الخبرة من موظفي الدولة او من القطاع الخاص .

المادة ١٣ - يعين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء لمدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

المادة ١٤ - يضع المجلس السياسة العامة لنشاط الصندوق واستثماراته ويقرر نسبة الاحتياطي العام للصندوق كما يضع سائر الانظمة والتعليمات الداخلية المتعلقة بالشؤون الادارية والقواعد المالية والحسابية لتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القانون .

المادة ١٥ - أ - يعين مدير عام الصندوق بناء على تنسيب من المجلس وقرار من مجلس الوزراء يقرن بإرادة ملكية سامية ويحدد القرار راتبه وعلاوته ويجب ان تتوفر فيه الخبرة المالية والادارية المطلوبة لاعمال الصندوق .

ب - المدير مسؤول عن تنفيذ القرارات والانظمة التي يضعها المجلس وهو مسؤول امامه عن أعماله الفنية والادارية .

المادة ١٦ - ينعقد المجلس برئاسة الوزير مرة في الشهر على الاقل وذلك بدعوة منه ويكمل النصاب القانوني بحضور ثلاثة اعضاء عدا الوزير وتتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة من الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح رأى الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٧ - تمنح اكراميات سنوية لاعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

القسم الثالث - فتح الحساب والاياناع

المادة ١٨ - يجوز لاي شخص كامل الاهلية او القاصر الذي يبلغ الخامسة عشرة من عمره ان يطلب فتح حساب باسمه في الصندوق على ان يودع لدى الصندوق مبلغاً لا يقل عن مائه فلس .

المادة ١٩ - يجوز فتح حساب واياناع مبالغ لدى الصندوق باسم من هم تحت الولاية او الوصاية او القوامة ولا يجوز لهم ان يتعاملوا مع الصندوق بانفسهم الا بحجة من الجهة القضائية المختصة .

المادة ٢٠ - يجوز فتح حساب او ايداع مبالغ لدى الصندوق باسم غائب شريطة ان يقدم المودع ما يثبت ولايته او وصايته او قوامته او وكالته .

المادة ٢١ - تثبت ولاية الاب بتقديم شهادة الميلاد المثبتة لقصر الابن المودع له وتثبت ولاية الجد لاب بتقديم شهادة الميلاد لقصر الابن وتشفع بشهادة وفاة الاب وتثبت الوصاية او القوامة على المودع ناقص الاهلية او الوكالة عن الغائب بتقديم الحجة الصادرة من الجهات المختصة .

المادة ٢٢ - يجوز فتح حساب لدى الصندوق باسم شخص اعتباري على ان يقدم للصندوق ما يثبت قانونية وجوده والقرار الصادر بتفويض من ينوب عنه في التعامل مع الصندوق .

المادة ٢٣ - يجوز فتح حساب لدى الصندوق باسم المؤسسات والهيئات والمجالس ذات الصلة العامة او التابعة للحكومة على ان يقدم للصندوق طلب مصادقاً من الجهة التابعة لها المؤسسة او الهيئة او المجلس ويكون موضعاً فيه اسم المفوض بالتعامل مع الصندوق قانوناً .

هكذا عينه القانون

المادة ٢٤ - أ - يقدم كل طالب فتح حساب لدى الصندوق البيانات وفق النموذج المقرر من المجلس لهذه الغاية .

ب - يوقع طالب فتح الحساب طلبه بامضائه او بخاتمه واذا لم يستطع الكتابة وليس له خاتم فيجوز ان يوقع بصمة ابهامه امام الموظف المختص وبحضور شاهدين على الاقل .

المادة ٢٥ - لصاحب الحساب ان يودع بنفسه او بواسطة الغير بمجرد تقديم دفتر الايداع وبدون ان يطلب منه اثبات شخصية المودع او تقديم مستندات اخرى .

المادة ٢٦ - يقيد المبلغ الذي يدفعه المودع في دفتر التوفير رقماً وكتابة ويعطى بالمبلغ ايصال رسمي وعلى الموظف المختص التوقيع بامضائه على دفتر الايداع امام كل دفعة وعلى الايصال وان يمهده بالخاتم الرسمي .

المادة ٢٧ - يجوز قبول الايداع في مكتب غير المكتب الذي فيه الحساب بشرط ان يكون هذا الاخير من المكاتب المرخص لها قبول مبالغ الحسابات المفتوحة في مكاتب اخرى .

المادة ٢٨ - لصاحب الحساب نقل حسابه من مكتب الى اخر .

المادة ٢٩ - الحد الأدنى للمبلغ المودع او المسترد في كل مرة مائة فلس ولا يجوز ان تشتعل على كسور العشرة فلوس ما لم يكن للمبلغ المسترد فوائد او صافي حساب .

المادة ٣٠ - الحد الأقصى للمبالغ التي يجوز للمودع ايداعها سواء اكان فرداً ام هيئة اعتبارية خمسمائة دينار .

المادة ٣١ - يفتح الصندوق حساباً جارياً لكل مودع في مكتب الايداع ويسلك المركز العام للصندوق حسابات مماثلة .

القسم الرابع - دفاتر التوفير

المادة ٣٢ - أ - يعطى الصندوق مجاناً للمودع عند ايداع اول مبلغ دفتر توفير باسمه تقيد فيه الدفعات تباعاً ويعتبر هذا الدفتر بينة بيد المودع ويجب تقديمه عند دفع او قبض أي مبلغ .

ب - تكون دفاتر التوفير مرقمة متسلسلة ولها حجم وشكل خاص وتحمل شعار المملكة .

المادة ٣٣ - للمودع ان يتنازل عن دفتره الغير بموجب اقرار خطي على الدفتر نفسه في مكتب البريد بعد التأكد من شخصية المتنازل والمتنازل له او بموجب توكيل رسمي .

المادة ٣٤ - اذا أصبح الدفتر غير صالح للاستعمال لسبب ما فلجاءه ان يعيده لاعطائه دفترًا جديدًا بدلا منه لقاء الرسم المقرر من المجلس .

المادة ٣٥ - اذا أصبح الدفتر لا يتسع لتقيد عمليات جديدة بسحب من صاحبه ويصرف له دفتر جديد بدون مقابل .

المادة ٣٦ - اذا فقد دفتر التوفير فلصاحبه ان يحصل على دفتر آخر بدلا منه بعد دفع الرسم المقرر ويثبت على الدفتر الجديد عبارة « بدل عن ضائع » .

المادة ٣٧ - يعلن الصندوق عن فقد الدفتر في مكتب البريد المختص وفي جريدتين يوميتين محليتين وينسب تسليم الدفتر الجديد لصاحبه بعد تسجيل رصيد الحساب الاخير فقط وبعد مضي عشرة ايام ايام على تاريخ نشر الاعلان .

المادة ٣٨ - اذا عثر على الدفتر المفقود اعتبر ملغى ويبطل التعامل به وتجري اعادته الى الصندوق بواسطة المكتب .

المادة ٣٩ - لا يجوز ان يجوز الشخص اكثر من دفتر فاذا ظهر ان له اكثر من ذلك فيعتمد الدفتر الاول، اما المبالغ المبنية في الدفاتر الاخرى فلا يحسب لها فوائد ولا تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤٠ - لا يجوز اعطاء دفاتر لامر حاملة او لشخص مجهول او باسم مستعار او بذكر الاحرف الاولى من اسم صاحبه فقط .

المادة ٤١ - يحظر على الموظفين والمستخدمين بادارة الصندوق ان يحملوا دفاتر توفير عائدة للغير كما يحظر عليهم قبول توكيل لاجراء أي عملية لدى الصندوق ويستثنى من ذلك العمليات العائدة لاصولهم او فروعهم او ازواجهم .

المادة ٤٢ - اذا سحب دفتر التوفير من المودع لارساله الى ادارة الصندوق للمراجعة او لتقيد الفوائد المستحقة او لنقله من مكتب الى آخر او لتصفية قيمته او لاي سبب آخر يعطى مكتب البريد الذي تسلم الدفتر للمودع ايصالاً من دفتر مخصص لهذا الغرض كستند مؤقت يرد عند استلام الدفتر .

المادة ٤٣ - لا يجوز اجراء اية عمليات ايداع او استرداد في دفتر التوفير اثناء سحبه لاي سبب من الاسباب الموضحة في المادة السابقة .

المادة ٤٤ - يجوز للمودع ان يطلب نقل دفتره من مكتب الى آخر ولا يجوز الاسترداد من دفتر منقول الا بعد مضي خمسة عشرة يوماً على الاقل من تاريخ النقل .

القسم الخامس - استرداد ودائع التوفير

المادة ٤٥ - لاصحاب المبالغ المودعة بصندوق التوفير استردادها كلها او بعضها ضمن الاجراءات القانونية ولا يجوز ان يكون المبلغ المسترد في كل مرة اقل من ١٠٠ فلس او كسور العشرة فلوس .

هكذا عند الدفع

المادة ٤٦ - يجوز استرداد الودائع من مكتب غير المكتب الذي جرى فيه الابداع في حدود الاجراءات القانونية وبعد تأدية الرسم المقرر من قبل المجلس .

المادة ٤٧ - يتم التنازل والهبة في ودائع الصندوق طبقاً للقوانين المعمول بها .

المادة ٤٨ - الوكلاء الذين سبق تعيينهم من قبل المودعين عند فتح الحساب لا يحتاجون الى توكيل مجددا لاسترداد المبالغ المودعة من موكلهم ويجوز لهم استردادها ما دام التوكيل ساري المفعول الا اذا نصت تعليمات التوكيل على خلاف ذلك .

المادة ٤٩ - أ - اذا اراد المودع او وكيله استرداد مبلغ من الصندوق فعليه ان يحضر الى المكتب الذي جرى فيه الابداع ومعه دفتر التوفير .

ب - يقيد المبلغ المسترد في دفتر التوفير بعد ان يوقع الساحب على الايصال الخاص .

المادة ٥٠ - اذا لم يحضر المودع بنفسه لاسترداد المبلغ يجوز له ان يكلف شخصاً آخر لينوب عنه حسب الاصول .

المادة ٥١ - على الساحب ان يوقع على الايصال الخاص واذا كان امياً فيضع بصمة اياهه بحضور شاهد يكون معروفاً ومقبولاً لدى الموظف المختص .

المادة ٥٢ - على كل من يرغب في استرداد مبلغ ما ان يثبت هويته وعلى الموظف المختص ان يتحقق من ان المسترد صاحب الحق في التعامل مع الصندوق .

المادة ٥٣ - تدفع المبالغ المودعة باسم الشخصية الاعتبارية الى الشخص المفوض بالتعامل مع الصندوق بالنيابة عنها على ان يقدم المستندات التي تثبت صفته وصفة الهيئة التي ينوب عنها والتي تحوله حق التعامل مع الصندوق عند فتح الحساب او بعد ذلك .

المادة ٥٤ - المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين ترد عند طلبها كتابة للورثة الشرعيين او المستحقين او لجهة الاختصاص بعد تقديم المستندات القانونية المثبتة لصفتهم وحقوقهم .

المادة ٥٥ - أ - المبالغ المودعة التي لم يضم اليها او يسترد منها شيء منذ خمس عشرة سنة من تاريخ آخر دفعة تعتبر حقاً مكتسباً للصندوق ما لم تكن هناك اعداء قانونية قاطعة للتقادم .

ب - يشترط لتقيد المبالغ المذكورة في المادة السابقة لحساب الصندوق نهائياً ان يحضر المودع باشعار يوجه اليه بالبريد المسجل على آخر عنوان معروف لدى الصندوق او بالاعلان في جريدتين علميتين اذا كان المودع مجهول عل الإقامة .

اذا كان رصيد حساب المودع اقل من دينار فيصبح حقاً مكتسباً للصندوق باقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ آخر عملية قاطعة للتقادم .

القسم السادس - حصص الارباح والقوائد

المادة ٥٦ - المبالغ المودعة في الصندوق تحسب لها فوائد سنوية ولا فوائد عن كسور العشرة فلوس .

المادة ٥٧ - لا تحسب للمبالغ المودعة فوائد خلال شهر الابداع ولا تحسب فوائد للمبالغ المستردة اعتباراً من اول الشهر الذي تم فيه على ان يجري حسابها من اول الشهر الثاني كما لا تحسب فوائد للمبالغ المستردة اعتباراً من اول الشهر الذي تم فيه الاسترداد .

المادة ٥٨ - تقيد حصص القوائد المستحقة في نهاية كل سنة مالية للصندوق في دفاتر التوفير ويضاف صافي القوائد الى رصيد الحساب وتحسب له فائدة ابتداء من السنة التالية وتطلب الدفاتر من اصحابها لاجراء هذه القيودات من قبل ادارة الصندوق .

المادة ٥٩ - يحدد مجلس الادارة سعر الفائدة السنوية كما يحدد موعد تطبيقها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية او بطرق الاعلان الاخرى .

المادة ٦٠ - لا تجري تسوية القوائد المستحقة للمودعين الا في نهاية كل سنة ولكن تصرف الفائدة المستحقة للمودع الذي يرغب في تصفية حسابه اثناء السنة .

القسم السابع - الحسابات والميزانية

المادة ٦١ - يستلف الصندوق من الحكومة ما يحتاجه من اموال تأسيسية على ان يسترد هذا المبلغ على دفعات بتوصية مجلس الادارة وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٦٢ - تنتهي السنة المالية للصندوق في ٣١ كانون الاول من كل عام .

المادة ٦٣ - يدقق حسابات الصندوق محاسبون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة بقرار من المجلس .

المادة ٦٤ - يتحمل الصندوق نفقات الادارة الخاصة باعماله من رواتب واجور الموظفين والمستخدمين والنفقات الاخرى وغيرها .

المادة ٦٥ - تتكون ارباح الصندوق الصافية من وفر الميزانية العامة بعد حسم نفقات الادارة والاستثمار والقوائد وسائر النفقات الاخرى وتكون حقاً للصندوق لتكون احتياطي له طبقاً لما يقرره المجلس .

المادة ٦٦ - يرفع المدير كشفاً بعد كل خمسة عشر يوماً من انتهاء آخر يوم من الشهر الذي يليه للمجلس عن الصندوق من واقع السجلات يتضمن اجمالي السحوبات والمدفوعات وموجودات الصندوق ومطلوباته كما هي عليه عند اقفال العمل في ذلك اليوم مع تقرير يشرح فيه سير عمل الصندوق والامكنة التي يقترح المدير فتح مكاتب جديدة فيها وتقدم نسخة من الكشف الى الوزير وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٦٧ - على المدير ان يقدم خلال مدة اقصاها اربعة شهور من انتهاء السنة المالية الى الوزير الميزانية السنوية للصندوق وحساب الارباح والخسائر مصدقة من المدققين مع تقرير المجلس عن اعمال الصندوق خلال السنة وتنتشر هذه الحسابات والتقرير في الجريدة الرسمية .

المادة ٦٨ - تسري احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية على المبالغ المستحقة للصندوق .

المادة ٦٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه اصل